السلفية النقية

وبراءتها من الأعمال الردية

كلمة شرعية

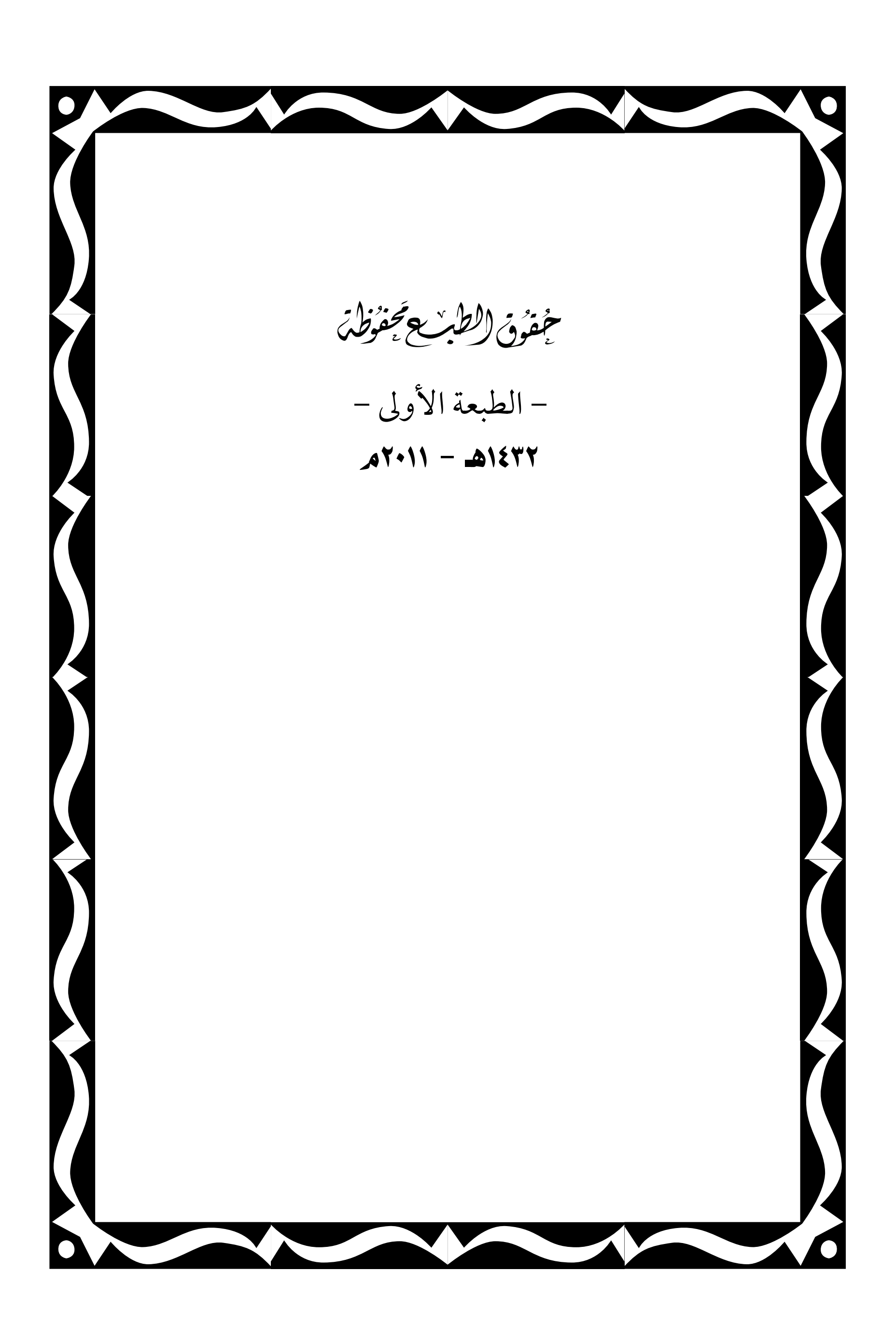
حول أحداث العُنف والشَّغَب في ديارنا الأردنية

تأليف

أبي عُبيدة

مشهور بن حسن آل سلمان

الدار الأثرية



- الطبعة الأولى -

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ لله، نَحمدُهُ، ونَستعينُهُ، ونستغفرُهُ، ونَعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنفُسِنا ومِن سَيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَه، ومَن يُضلِلْ فلا هادِيَ لَه.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ، وحدَهُ لا شَريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أمَّا بعدُ:

فهذه كلماتٌ جَرَت على اللِّسانِ جواباً على سُؤال؛ في فِتنةٍ عظيمةٍ، نُسِبَ إبّانَ وُقوعِها للدَّعوةِ السلفيَّة مَا هو مِنها مُحال، مِن أعمالٍ كادَت تُخِلُّ بأمنِ بَلَدِنا الأُرْدُنّ -المَحروس-، فدَوَّنْتُ هذه السُّطُور مِن غيرِ إمهال، طامِعًا برِضى الله -سُبحانَهُ- ذِي الجَلال، مُعَرِّفاً بكُلِّيَّاتِ هذه الدَّعوةِ السلفيَّةِ وأُصولِها مِن غيرِ إهمال، مُشيراً إلى أهميَّةِ نِعمةِ الأمن، مع ضَرورةِ عَدَم مَسِّها بأيِّ ضَرْبٍ مِن ضُروبِ الإخلال؛ لِتَبْقَى وارِفَةً في بلدِنا الهاشميّ سالمة أصولُها وفُروعُها مِن الزَّوال، بإذنِ رَبِّي، وهو

﴿خَيْرٌ حَافِظًا﴾ مِن كُلِّ شَرٍّ وضُرٍّ وأذى وضلال.

وأصلُ هذه الكلمة[1] جوابٌ على سُؤال، وَرَدَنِي مِن بعضِ الطَّلَبةِ النُّبَهاء، وهذا نَصُّهُ بِفَصِّهِ:

□ السُّؤال:

فضيلةَ الشَّيخ -حفِظَكُمُ اللهُ-، لعلَّكُم سَمِعْتُم بالأحداثِ التي جَرَت أمْس في الزَّرقاء، وتَعلَمُونَ أنَّ مَن تَسَبَّبَ بِها يَنْسُبُونَ أنفُسَهُم للسَّلَفِيَّةِ، وكذلك نَسَبَتْهُم بعضُ الجَرائدِ ووسائلِ الإعلام؛ فأرجُو أنْ تُبَيِّنُوا لنا الموقِفَ الحقَّ للسلفيَّةِ مِن ذلك، وجزاكُمُ اللهُ كُلَّ خيرٍ.

□ الجواب:

وهذا هو الجوابُ كاملاً، وأرجُو أنْ يَنْفَعَ اللهُ -سُبحانَهُ- به

---

(١) أحْبَبْتُ تَفْرِيغَها ونَشْرَها؛ لِطَلَبِ جَماعةٍ مِن أحبابِي القيامَ بذلك، ولأنَّ الكلمةَ المنشورةَ باقيةٌ، ولأنَّ الكذِبَ على الدَّعوةِ المُبارَكَةِ، واتِّهامِها بصنيعِ (حُدَثاء الأسنان) مُتجدِّدٌ مُتكرِّرٌ، ووقعَ في أكثرِ مِن بَلَدٍ.

وأرجُو اللهَ رَبَّ العرشِ العظيم أنْ ينفعَ بها، وأنْ يَجْعَلَها خالصةً لوجهِهِ؛ أنَّهُ جَوادٌ كريم.

البلاد والعِباد في المعاش والمَعاد.

فأقولُ وبه -سُبحانَهُ وتعالى-، أَصُول وأجُول:

▫ أهميَّة نِعمة الأمن:

لا يَخْفَى على عاقِلٍ فَضْلاً عن طالبِ عِلْم أهميَّة الأمن على الأرواح والبِلاد، وأنَّها نعمة عظيمة مِن الله -عزَّ وجلَّ- امْتَنَّ بها على أمصارٍ مُختلِفَة، في أعصارٍ مُتعدِّدَة: فقالَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- عن قومِ سَبَأ: ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾[سبأ:١٨]، وهذا في مَعرِضِ الامتِنان، واللهُ لا يَمْتَنُّ إلَّا بنِعمة.

وقال اللهُ -عزَّ وجَلَّ- عن قُرَيْش: ﴿ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾[قريش:٤]، وهذا -أيضًا- في مَعرِضِ الامتِنانِ، والامتنان لا يكونُ إلّا في نِعْمَة وفي أمْرٍ محبوب عند الإنسان.

والعالَمَ بأسْرِهِ يَنشدُ هذه الآية، وهل جُيِّشَت الجُيوش، بقَضّها وقضيضِها إلّا لهذه الغاية؟!

وكذلك قالَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- لنبيِّهِ ﷺ: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾

[الفتح:٢٧]؛ فدُخولُ بيتِ الله الحرام مع أمانٍ: نِعْمَةٌ ومِنَّةٌ وعِدَةٌ وعَدَها اللهُ نَبِيَّهُ، وعَدَهُ إيَّاها في المَنام، ثُمَّ حَقَّقَها في عالَمِ الشَّهادةِ، فما أشقَى مَن حُرِمَ نِعْمة الأمن، أو عَبَثَ بها، ولا سِيَّما في المَساجدِ التي أَذِنَ اللهُ أنْ تُرْفَعَ ويُذْكَرَ فيها اسمُهُ، أو أقامَها على وَجْهٍ تُصبحُ لا تُذكَرُ إلّا بفظائع وفضائح، وشَنائع وبشائع، ولا قُوَّةَ إلّا بالله العليِّ العظيم!

وممَّا أخبرنَا رَبُّنا -جَلَّ في عُلاه- عن إبراهيم عليه السلام أنَّهُ دَعا رَبَّهُ سائلاً إيَّاهُ هذه النِّعمة فقال -عزَّ وجَلَّ-: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾[إبراهيم:٣٥].

والأنبياء يَسألُونَ رَبَّهُم النِّعَمَ العظيمة التي تَعودُ عليهم وعلى غيرِهم بالخيرِ والبَرَكَةِ في الدُّنيا والآخرة، وكما وَرَدَ في جُملةٍ مِن الآياتِ؛ فإنَّ ذلك وارِدٌ -أيضًا- في عددٍ مِن أحاديثِ رَسولِ الله ﷺ، فقد أخرجَ الإمامُ الترمذيُّ في «جامِعِهِ» (٢٣٤٦)، وابنُ ماجَه في «سُنَنِهِ» (٤١٤١)، وغيرُهُما بإسنادٍ حَسَنٍ[١] إلى عُبيدِ الله بن محصن الأنصاريِّ رضي الله عنه قال: سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**مَن أصبحَ**

(١) انظُر «السلسلة الصحيحة» (٥/٤٠٨).

مِنكُم آمِنًا في سِرْبِه[1]**، مُعافى في جَسَدِهِ، عِندَهُ طَعام يَومِهِ؛ فكأنَّما حِيزَت له الدُّنيا**».

◻ الأمن رأس النِّعَم:

فقدَّمَ النبيُّ ﷺ نِعْمَةَ الأمنِ، فقالَ: «**مَن أصبحَ مِنكُم آمنًا في سِرْبِهِ**»، ثُمَّ بَعْدَ ذلك ذَكَرَ (المُعافاةَ في الجَسَدِ)، ثُمَّ ذَكَرَ بعدَ ذلك وُجودَ الطَّعام عندَ الإنسان، فما فائدة نِعمة الرَّفاهية والصِّحَّة والطَّعام مع فُقدان الأمن؟ فإنْ فُقِدَ الأمنُ لا يَتَذَوَّقُ الإنسانُ لَذَّةً ولا شَهوةً، ولا يَتَمَتَّعُ بِنِعْمَةٍ، فإنَّ نِعمةَ الأمنِ هي رأسُ النِّعَم.

فالإنسانُ وهو خائفٌ لا يَلْتَذُّ بطعامٍ، ولا يَلْتَذُّ بما أحلَّ اللهُ له مِن النِّساءِ، فلا يَلْتَذُّ ولا يَسْعَد وهو خائفٌ، فكان رأسُ النِّعَمِ «**مَن أصبحَ منكُم آمنًا في سِرْبِهِ**».

---

(١) **السِّرْب**؛ أي: في نَفْسِهِ، وقيل: السِّرْب: الجَماعة؛ أي: آمِنًا في جَماعةٍ بَيْنَ قومِهِ في وَطَنِهِ، والمعنَى: في أهلِهِ وعِيالِهِ، وقيل: أي: في مَسْلَكِهِ وطريقِهِ، ويُقالُ: في بيتِهِ.

والمُرادُ جَميع هذا؛ انظُر «النِّهاية» (٢/ ٣٥٦)، «تُحفة الأحوذي» (٧/ ٩).

ثُمَّ قالَ: «**مُعافًى في جَسَدِهِ، عندَهُ قُوتُ يَوْمِهِ؛ فكأنَّمَا حيزَت له الدُّنيا**»، وهذا كُلُّهُ بفضلِ نِعمةِ الأمنِ -التي نَسأَلُ اللهَ -دوامَهَا، ونَعوذُ به مِن حِرمانِهَا-.

▫ لا خيرَ فيمَن يُؤذِي النَّاس:

وأخرجَ الإمامُ البُخاريُّ في «الأدَب المُفرد» (١١٩)، وأحمدُ في «المُسند» (١٥/ ٤٢١)، وابنُ حِبَّان في «صحيحِهِ» (١٣/ ٧٧)، والحديثُ -أيضًا- حسنٌ[1]، عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عنهُ قالَ: قيلَ لرسولِ الله ﷺ: إنَّ فُلانةَ تَقومُ الليلَ وتَصومُ النَّهارَ، وتَفْعَلُ وتَتَصَدَّقُ [وذكروا له ﷺ مِن عِظَمِ أفعالِها]، قالُوا: إلَّا أنَّها تُؤذِي جِيرانَها بلسانِها [مع قيامِها للَّيلِ، وصِيامِها للنَّهارِ، وكَثرةِ صَدَقتِها، وكَثْرَةِ أفعالِ البِرِّ التي تَجرِي على يديها إلّا أنَّ فيها خصلة شَنيعة، قالوا له: إلّا أنَّها تُؤذِي جيرانَها بلسانِها]، فقال النبيُّ ﷺ: «**لا خَيْرَ فيها، إنَّها في النَّارِ**».

يَقولُ أبُو هُريرةَ: وذُكِرَ للنبيِّ ﷺ امْرَأَةٌ تُصَلِّي المَكتوبةَ، وتتصدَّقُ

---

(١) انظُر «السِّلسلة الصحيحة» (١/ ٣٦٩).

بالأثوار [والأثوار: هو الجبن المُجَفَّف المُتَّخَذ مِن لَبَن المَخيض، وتتصدَّق بأشياء مَوجودة بكثرةٍ عند النَّاس، والفُقراء لا يحتاجُون إليها، ولا يَفرَحُونَ بها، وهذه المرأةُ تُصَلِّي المَكتوبة وتتصدَّقُ بأثوار ولا تُؤذِي أحداً]، فقالَ النبيُّ ﷺ: «**هي في الجنَّةِ**».

اللهُ -عَزَّ وجَلَّ- لا تَنْفَعُهُ عِبادَتُنا؛ فقِلَّةُ العِبادةِ في حقِّ الله مع كَثرةِ الإحسانِ للنّاسِ خَيرٌ مِن كَثْرَةِ عِبادةٍ في حقِّ الله مع كَثرة الإساءة في حقِّ النّاسِ، فالله يَتجاوزُ عن حَقِّهِ إذا قَصَّرَ العبدُ فيه، ولكنْ لا يتجاوزُ عن العبدِ إنْ جاءَ يوم القيامة، ويكون قد آذَى هذا وشَتَمَ هذا وأخذَ مالَ هذا، فيَأْخُذُ هذا مِن حسناتِهِ، وهذا مِن حسناتِهِ، حتّى تَفْنَى حَسناتُهُ، فإنْ فَنِيَت أُخِذَ مِن سَيِّئاتِهِم حتّى -والعياذُ بالله تعالى- يُلْقَى في النَّار.

◻ مَن حَمَلَ علينا السَّيْفَ فليس مِنَّا:

والنبيُّ ﷺ يَقولُ -فيما أَخْرَجَ البُخاريُّ في «صحيحِهِ» (٧٠٧١)، ومُسلمٌ في «صحيحِهِ» (٢٧٦)، مِن حديثِ عبدِ الله بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «**مَن حَمَلَ عَلَيْنا السَّيفَ فليسَ مِنَّا**».

وأخرجَ مُسلمٌ في «صحيحِهِ» (٢٧٧) هذا الحديثَ عن إياس بن سَلَمَةَ، عن أبيهِ[١] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه عن رسولِ الله ﷺ: «**مَن سَلَّ السَّيفَ فليسَ مِنّا**»؛ والمُرادُ بـ«**فليسَ مِنّا**»: ليسَ على طريقتِنا، ونَهجُهُ ليسَ نَهْجنا، وإنَّما له نَهْجٌ خاصٌّ به، نحنُ بَراءٌ منه.

هذا كَلامُ النبيِّ ﷺ، ونحنُ نُردِّدُ مَعَهُ، ونَقولُ كلامَهُ، ولا نَتَجاوَزُهُ: «**مَن حَمَلَ علينا السِّلاحَ**»؛ لِيُقاتِلَنا، والرِّوايةُ الأُخرَى: «**مَن سَلَّ علينا السِّلاحَ**»؛ لِيُخَوِّفَنَا ويُرْعِبَنا، فنَهْجُهُ ليسَ مِن مَنْهَجِنا، فكيفَ مَن حَمَلَ السِّلاحَ للقَتْلِ أو للضَّرْبِ، أو للإيذاءِ؟

فإذاً؛ النّاسُ خاضِعُونَ لهذه النُّصوصِ التي تَقْضِي على الإنسانِ أيًّا كانَ انتِماؤُهُ، أيًّا كان جِنْسُهُ، ذَكَراً أمْ أُنْثَى، غنيًّا أمْ فَقيراً، رَفيعًا أمْ وَضيعًا، فالنَّصُّ حاكِمٌ عليه، هذا أمْرٌ مُهِمٌّ يَنْبَغِي أنْ يُذْكَرَ ويُرْوَى، ولا يَجُوزُ أنْ يُطْوَى.

---

(١) وهو سَلَمَة بن الأكوع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

□ **شَرْحُ النَّوَوِيِّ وابنِ حَجَر لِقولِهِ ﷺ: «مَن حَمَلَ علينا السِّلاحَ فليسَ مِنَّا»:**

قال الإمامُ النَّوَوِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في شَرْحِ قَوْلِهِ ﷺ: **«مَن حَمَلَ علينا السِّلاحَ فليسَ مِنَّا»** -ما نَصُّهُ-:

«قاعدةُ مَذهب أهل السُّنَّة والفُقهاء؛ هي أنَّ مَن حَمَلَ السِّلاحَ على المُسلِمينَ بغيرِ حقٍّ ولا تأويل، ولمْ يَسْتَحِلَّهُ فهو عاصٍ، ولا يُكَفَّر بذلك، فإنِ اسْتَحَلَّهُ كَفَرَ.

فأمَّا تأويل الحديث؛ فقيل: هو محمولٌ على المُستحِلِّ بغيرِ تأويلٍ، فيُكَفَّرُ ويَخْرُجُ عن المِلَّةِ، وقيلَ: مَعناهُ: ليس على سِيرتِنا الكامِلَةِ وهَدْيِنا.

وكان سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ -رَحِمَهُ اللهُ- يَكْرَهُ قولَ مَن يُفَسِّرُهُ بـ(لَيسَ على هَدْيِنا)، ويَقولُ: بِئسَ هذا القول؛ يَعنِي: بل يُمسِكُ عن تأويلِهِ لِيَكُونَ أوقع في النُّفوس وأبلغ في الزَّجر، واللهُ أعلمُ». اهـ[1].

(1) «شَرح صحيح مُسلم» للنَّوَوِيِّ (3/ 291) -باختِصار وتصرُّف-.

وقالَ العلَّامةُ المُحدِّثُ خاتِمَةُ الحُفَّاظ أحمدُ بنُ حَجَر العَسقلانيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في شَرح هذا الحديثِ-:

«معنَى الحديث: حَمْل السِّلاح على المُسلمِين؛ لِقتالِهم به بغيرِ حقٍّ؛ لِمَا في ذلك مِن تخويفِهم وإدخالِ الرُّعبِ عليهم، وكأنَّهُ كَنَّى بالحَمْلِ عن المُقاتَلَةِ أو القَتْل للمُلازَمَة الغالِبَة.

قال ابنُ دَقيق العِيد: يُحتمَلُ أنْ يُرادَ بالحَمْلِ ما يُضادّ الوَضْع، ويَكونُ كِنايةً عن القِتالِ به، ويُحتمَلُ أنْ يُرادَ بالحَمْلِ حَمْلُهُ لإرادةِ القِتالِ به لِقَرينةِ قَولِهِ: «**علينا**»، ويُحتمَلُ أنْ يَكونَ المُرادُ حَمْلهُ للضَّرْبِ به.

وعلى كُلِّ حالٍ ففيه دلالةٌ على تحريمِ قِتالِ المُسلمِين والتَّشديد فيه.

قوله: «**لَيسَ مِنَّا**»؛ أي: ليسَ على طريقتِنا، أو: ليسَ مُتَّبِعاً لِطريقتِنا؛ لأنَّ مِن حقِّ المُسلِم على المُسلم أنْ يَنصُرَهُ ويُقاتِلَ دُونَهُ، لا أنْ يُرعِبَهُ بحَمْلِ السِّلاحِ عليه لإرادةِ قِتالِهِ أو قَتْلِهِ، ونَظيره: «**مَن غَشَّنا فليسَ مِنَّا**»، و: «**ليسَ مِنَّا مَن ضَرَبَ الخُدودَ وشَقَّ الجُيوب**»، وهذا في حقِّ مَن لا يَستحِلُّ ذلك، فأمَّا مَن يَستحلُّه فإنَّهُ يَكْفُرُ

باستِحلالِ المُحَرَّمِ بشَرْطِهِ لا مُجَرَّد حَمْل السِّلاح.

والأَوْلَى عندَ كثيرٍ مِن السَّلَفِ إطلاق لَفْظ الخَبَر مِن غيرِ تَعَرُّضٍ لِتأويلِهِ؛ لِيَكُونَ أَبْلَغ في الزَّجر، وكان سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ يُنْكِرُ على مَن يَصْرِفُهُ عن ظاهِرِهِ، فيقول: «مَعناهُ: ليسَ على طريقتِنا»، ويرَى الإمساكَ عن تأويلِهِ أَوْلَى لِمَا ذَكَرناهُ.

والوعيدُ المَذكُورُ لا يَتناوَلُ مَن قاتَلَ البُغاةَ مِن أهلِ الحقِّ، فيُحْمَلُ على البُغاةِ، وعلى مَن بدَأ بالقِتالِ ظالِمًا». انتهَى كلامُ ابنِ حَجَر[1].

قُلتُ: والبُغاةُ هُم «الخارِجُونَ مِن المُسلمِين عن طاعةِ الإمامِ بتأويلٍ ولهُم شَوكةٌ»[2].

فالواجبُ تحقيقُ المَصلحةِ الشرعيَّة باستصلاحِ هؤلاءِ قدرَ المُكْنَة والحيلولةُ دون إفسادِهِم، والعمل على استصلاحِهِم، بردِّهم إلى تقريراتِ العُلماءِ السَّنِيَّة، وإلّا فالمَصلحةُ العامَّةُ مُقدَّمَةٌ على الخاصَّةِ،

---

(١) «فتح الباري بشَرح صحيح البخاري» (١٣/ ٣١).

(٢) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٨/ ١٣٠).

والمَصلحةُ المُتحقِّقَةُ القائمةُ مُقدَّمَةٌ على المُنتظَرَة، والواجبُ حسمُ مادَّة الشر، حتّى يتحقَّقَ الأمـن، ولا يُفَكِّـرَ كُـلُّ مَـن بَـدَتْ لـه مَـصلحةٌ -ولو مُتَوَهَّمة- أنْ يَعْبَثَ بهذه النِّعمةِ.

وهذه الكلمة اليَسيرة عن أهميَّة نِعمة الأمن بمثابَةِ المُقدِّمة المُهمَّة للأمرِ الذي أُريدُ أنْ أُجيبَ عنهُ فيما يَخُصُّ سـؤال أخـي -الـسّابق-، وأسألُ اللهَ -عزَّ وجـلَّ- الـصوابَ والهُـدَى والرَّشـادَ والإنـصافَ، وقولَ الحقِّ والعَدل وعدَم الاعتِساف.

❑ تعريفٌ مُوجَزٌ بالدَّعوةِ السَّلَفِيَّة:

إخوانِي؛ **الدَّعوةُ السَّلفيَّةُ بإيجازٍ شديدٍ هي دينُ الله النَّقـيّ، الـذي أنزلَهُ على قَلْبِ النبيِّ ﷺ**.

لماذا قُلنا: النَّقي؟

لأنَّ الدِّينَ قد دَخَلَ فيه الدَّخَنُ، وعَلِقَـت فيـه عـاداتٌ وتَقاليـد ومَوْروثاتٌ أُدْخِلَت في الدِّينِ، وهي ليـسَت منـهُ؛ ولأنَّ هـذا الـدِّينَ عظيمٌ أصابَ أهلَهُ الجَهْلُ، بل أصابَ أهلَهُ البَغْيُ والظُّلْمُ، فكثيرٌ مِـن النّاسِ يَتَكَلَّمُونَ باسمِ الدِّين، ونُصوصُ الدِّين ناطِقةٌ بالبَراءة منهُم.

هذه هي السلفيَّةُ التي نُؤمِنُ بها ونَدعُو إليها.

قد يَقولُ قائلٌ: لماذا تَقولونَ: السَّلَفِيَّة، ولا تَقولُونَ: الإسلام؟

نَقولُ: جوابنا عن سُؤالِك الوَجيه الحَسَن: إنَّهُ يَكفِينا الإسلام لو أنَّ غيرَنا أسقطَ اسمَهُ الذي اقْتَرَنَ معهُ ما أسلَفْنا مِن بِدَعٍ وضَلالاتٍ تُنسَبُ إلى الإسلامِ زُوراً، ولو قُلنا: نحنُ مُسلمُون، وفَهِمَ عنَّا النـاسُ الإسلامَ الذي يُحِبُّهُ اللهُ ويَرضاهُ، لَمَا قَبِلْنا هذه الكلمةِ (الإسلام) بَديلاً، ولكن -اليومَ- الذي يَقْتُلُ المُسلمِينَ يَقتُلُهُم باسمِ الإسلامِ، والشِّيعةُ يَتكَلَّمُونَ باسمِ الإسلامِ، والخَوارجُ يَتكَلَّمُونَ باسمِ الإسلامِ، فلمّا أرَدْنا أنْ نُمَيِّزَ إسلامَنا مِن هذا الجهل ومِن هذا الظُّلم أجمَلْنا كَلِمَةً واردةً في كِتاب ربِّنا وفي أحاديث نبيِّنا ﷺ فلَيْسَت العبرةُ بالألفاظ والمَبانِي، وإنَّما العبرةُ بالحقائق والمَعانِي.

□ السلفيَّةُ مُصطَلَحٌ شرعيٌّ ونِسبةٌ مُبارَكَةٌ:

فالسلفيَّةُ نِسبة إلى السَّلَف الصّالح، وهُم الصّحابةُ والتّابعون، وتابِعُوهم إلى القُرون المُفضَّلة، التي زَكّاها رسولُ الله ﷺ، وقد ثَبَتَ في «صحيح مُسلم» (٢٤٥٠)، عن عائشةَ أنّ النبيَّ ﷺ قال لابنتِهِ وحبيبتِهِ فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**نِعْمَ السَّلَفُ أنا لكِ**».

وثَبَتَ -أيضًا- في الحديثِ الحَسَنِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال وهو يُوَدِّعُ ابْنَهُ إبراهيم عليه السلام، وبناته زَينَب ورُقَيَّة عند دَفنهم بُعَيْد المَوت: «الحَقْ [أو الحقي] **بسلفِنا الصَّالح عُثمان بن مظعون**»[1].

▫ السلفيَّةُ سَبيلُ المُؤمِنين:

ويَقولُ الله -تعالى-: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا**﴾ [النساء:١١٥]، ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ**﴾؛ أي: مَن يَكونُ في شقّ والرّسول ﷺ في شقّ آخر -سواء بَلَغَ حدّ الكُفر أو لم يَبلُغ-، ولمْ يَكْتَفِ ربُّنا بهذا، بل ذَكَرَ سَبيل المُؤمنِين بعد ذِكْر الرّسول، فقالَ -عزَّ وجلّ-: ﴿**وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ**﴾[النساء:١١٥].

«وَوَجهُ الاستِدلال بالآيةِ: أنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ مُشاقَّة الرَّسول، واتِّباع غير سبيل المُؤمنِين في الوعيد، فلو لمْ يحرم (اتِّباع) غير سبيل المُؤمِنين لَمَا جازَ الجَمْعُ بَيْنَه وبَيْنَ المُشاقَّة في الوَعيد؛ إذ لا يجوزُ أنْ يجمع بين المُحَرَّم والمُباح في الوعيد، كما يُقال: إنْ زَنَيْتَ وشَرِبْتَ الماءَ عاقبْتُك،

(١) الحديث حَسَن، ووَرَد عن جَمْعٍ مِن الصّحابةِ.

وإذا حَرم اتّباع غير سبيل المُؤمِنين وَجَبَ اتِّباع سبيلهم»[١].

و«المفهوم مِن (سبيل المُؤمنِين) ما كان مِن الأفعال والمَتروك مَقصوداً لهم، ومُختاراً لهم»[٢].

فالآيةُ سِيقَت لتعظيم الرَّسول ﷺ، ولِتعظيمِ مفهوم المؤمنين -وعلى رأسهم السَّلَف الصّالح[٣]- وسبيلهم في الإثبات والاستنباط، وهي تدلُّ بمفهومِها على حُرمة اتِّباع ما هو غير سبيلهم، فالتهديد والوعيد على المُشاقّة واتّباع غير سبيلهم ومنهجهم، سواء كانا مُقتَرِنين، أو منفصِلين.

فسبيل المُؤمنِين وُضِّحَ لنا بالتطبيق العملي الذي بدأ في عهدِ رسول الله ﷺ، وتحوَّلَ الدِّين مِن فَهْمٍ وتصوُّرات، إلى واقعٍ مُعاش، فاللهُ -عزَّ وجلَّ- ما قَبَضَ رَسولَهُ ﷺ إلَّا بعدَ أنْ أصبحَ الدِّينُ واقعًا مُعاشًا يُقِرُّهُ ﷺ.

اعْلَم -أخي المُؤمِن- أنَّ الكتاب والسُّنَّة بالعربية، والعربية

---

(١) «نهاية الوُصول في دِراية الأُصول» (٦/ ٢٤٣٦).

(٢) المصدر نفسه (٦/ ٢٥٧٧).

(٣) وقد زَكّاهُم الرَّسولُ ﷺ، وهذا يُفيد في فَهم الآية.

واسعة تحمل وُجوهًا كثيرةً، والذي يَقضِي على هذه الوُجوه المحمولة التطبيقُ العمليُّ مِن قبل الصحابة والتابعين لأوامِر الدِّين، ففهمنا لدين ربّنا هو اتِّباع سبيل المُؤمنِين، فالواجبُ أنْ لا نحيدَ عن فهمِهِم، وأنْ لا نُقدِّمَ بَيْن أيديهم.

◻ افتراق الأُمَّة سُنَّةٌ كونيَّةٌ:

لَـمَّا ذَكَرَ النبيُّ ﷺ افتِراقَ المُسلمِين سَبَقَ على لِسانِهِ ذِكْرُ افتراقِ اليهود والنَّصارى، ثُمَّ قال ﷺ: «**سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي على بِضع وسبعين فِرقة**».

ولَمَّا سَمِعْنا النبيَّ ﷺ قد ذَكَرَ أُمَّتَهُ، وسَبَقَ ذَلك ذِكْرُ اليهودِ والنَّصارَى، تبيَّنَ لنا أنَّ المُرادَ مِن قولِهِ ﷺ: «**وستفترقُ أُمَّتِي**»، أنَّ الأُمَّةَ التي ستفترقُ هي أُمَّةُ الاستجابةِ[1]، ولَيْسَت أُمَّة الدَّعوة، إذ أُمَّة مُحمد ﷺ نَوعان: أُمَّة دَعوة، وأُمَّة استجابة، فاليهوديُّ والنَّصرانيُّ

---

(١) هذا هو الصَّوابُ قَطْعاً، وهو رأيُ جَمْعٍ مِن المُحقِّقِين، أمثال: ابن عبد البَرّ، وابن تيميَّة، والذهبي، وابن القيم، والشاطبي، وعلي القارِي في جَماعة آخَرِين بيَّنْتُهُ في تَعليقي على «المُوافَقات»، والحمد لله الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحات.

والبُوذيُّ والمَجوسي، وسائر الكَفَرَة مِن أُمَّةِ محُمد ﷺ، ولكـنَّهُم مِـن أُمَّة الدَّعوة، لا مِن أُمَّة الاستجابة، فالنبيُّ بُعِثَ لِيَدْعُوَهُم، فهُم المادة المَدعوَّة للإسلام، وأمّا أُمَّة الاستجابة فهُم الذين نَطَقُوا بـ(لا إلـه إلّا الله، محمد رسول الله).

وحتّى لا يَفْهَمَ فاهِمٌ، ولا يَظُـنُّ ظـانٌّ أنَّ المُـرادَ مِـن قولِـهِ ﷺ: «**وستفترِقُ أُمَّتِي على بِضع وسَبعين فِرقة**»؛ أنَّ المُرادَ بهـذه الأُمَّـة أُمَّـة الدَّعوة وأنهم اليهود والنّصارَى ومَن شابَهُهُم؛ ذَكَـرَ النبـيُّ ﷺ قَبْـلَ افتِراقِ أُمَّتِهِ افتراقَ اليهودِ والنَّـصارَى، ثُـمَّ لَمَّـا سُـئلَ النبـيُّ ﷺ عـن النَّاجِين مِن هذه الفِرق، وقد أَخْـبَرَ أن «**كُلّهـا في النَّـار إلا واحـدة**»، قالوا: مَن هـي يـا رسـولَ الله؟ فقـال ﷺ: «**مـا أنـا عليـه -اليـومَ- وأصحابي**»[1].

❑ منهجُ الصَّحابة تطبيقٌ عمليٌّ لِدينِ الله:

فدينُنا مَأخوذٌ مِن نُصوصٍ نظريَّةٍ تَصوُّرِيَّةٍ ومِن تطبيقٍ عمليٍّ لهذه النُّصوص، طَبَّقَها الصَّحابةُ، ورَبَّى الصَّحابةُ التَّابعِين عليهـا فتَرْجَمُـوا

(١) الحـديث صـحيح، ولـه ألفـاظٌ وطُـرُقٌ، بَيَّنْتُهـا في تعليقِـي عـلى «الاعتِصام» للشاطبيّ، والحمدُ لله على آلائِهِ ونَعمائِهِ.

النُّصوصَ والأوامِرَ إلى واقعٍ عمليٍّ، ففُهِمَت على أحسنِ حالٍ، وفُهِمَت على أبْلَغِ بَيانٍ؛ كما فَعَلَ النبيُّ ﷺ لَمّا فَسَّرَ القُرآنَ، فالنبيُّ لمْ يُفَسِّر القُرآنَ بكلامِهِ، وبيان غريبه باللِّسان، وإنَّما فَسَّرَ القُرآنَ بأخلاقِهِ وسَمْتِهِ وعملِه، ولذا لَمَّا سُئِلَت عائشةُ رضي الله عنها عن خُلُقِ النبيِّ ﷺ فقالَت: «كان خُلُقُه القُرآن»[١].

فَفَسَّرَ النبيُّ القُرآنَ بتطبيقِهِ وخُلُقِهِ، وكان هذا أبلغَ في البيانِ وأقطعَ للاحتمالات، وأنْفعَ للنّاسِ، ولا سِيَّما في مجالِ التَّربيةِ، هذه السلفيَّةُ التي نُؤمِنُ بها: نُؤمِنُ بأنَّ كتابَ ربِّنا وأحاديثَ نبيِّنا ينبغي أنْ نَفهمَها على ذاكَ الحال التي طُبِّقَت فيه، والتي تُرجِمَت إلى أفعالٍ عمليَّةٍ -وهو سبيلُ المُؤمنين، المذكور في الآيةِ المتقدِّمَةِ-، وهذا أمْرٌ واضحٌ عند عُلماء الإسلامِ بما فيهِم العُلماء الفخام وعلى رأسِهم الأئمَّة المُتَّبعُون الأربعة: الإمام أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت، والإمام مالك بن أنس، والإمام محمد بن إدريس الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل -رحِمَ اللهُ الجَميعَ-[٢].

---

(١) أخرجَهُ مُسلمٌ في «صحيحِهِ» (٧٤٦).

(٢) أوْلَى النّاسِ بأئمة الهُدَى، وعلى رأسِهم أئمَّة الفِقه هؤلاء هُم=

وهذه قصة تدلُّ على ذلك:

□ منهجُ الشَّافعيّ السَّلَفِيّ:

أخرجَ البيهقيُّ في «السُّنَنِ الكُبرَى» (٥/ ٢١٢) (باب ما للمُحرِمِ قَتْلُهُ مِن دوابِّ البَرّ)، وفي «معرفة السُّنَن والآثار» (٧/ ٤٧٦-٤٧٧) رقم (١٠٧٥٥) (أصل ما يَحِلُّ قَتْلَهُ من الوحش ويَحْرُمُ عليه) بسندِهِ إلى

=السلفيُّون، إذ يأخُذُونَ منهم جميعاً، ويتخيَّرُونَ مِن أقوالِهِم بمنهج سديد، وفَهم دقيق، ويَقولُونَ: نحنُ مَعذُورون إن خالَفْناهُم للدليل، وهُم -رضوان الله عليهم- مَعذُورون بعدم وُقوفهم على الدليل، أو في فهمهم له.

والسلفيُّون يَبْرَأُونَ إلى الله -عزَّ وجلَّ- ممّن يَطْعَن في العُلماء، ولا سِيَّما في الأئمَّة الكبار، فهُم لا يَرَوْنَ الجُمودَ على أقوالِهِم، ولا جُحود مَنزلتهم، ولا يُوجِبُونَ على أحدٍ أنْ يَتبع شخصًا بعينِه، بل هُم يُحارِبُونَ ذلك، ويَبرأُونَ إلى الله منهُ، إذ مَتْبُوعُهُم هُو رسولُ الله ﷺ، دُونَ سِواه.

وإن اضطرُّوا للتقليدِ أو لمعرِفَة حُكْم الله في النَّوازِل التي لا نُصوصَ فيها فيَفْزَعُونَ إلى العُلماء، ولا يُسمُّونَ أحداً بعينِهِ، ينزلونه فوق منزلته، على وَجهٍ يجعَلُونَ قولَه بمنزلة النُّصوص، له سِمة الحاكِمِيَّة والثَّبات. ووسائل المَعرِفة -اليومَ- تَأبَى التقليد والجُمود على قولٍ دُونَ سِواه، فالعِلْمُ بَحْثٌ لا يَقْبَلُ الجُمودَ ولا الهُمود، وهذه نظرة (حضارية) مُقرَّرَة في أُطُر (التعليم) -اليومَ-.

عبيد الله بن محمد بن هارون، قال: سمعتُ محمد بن إدريس الشافعيّ يَقولُ بمكَّةَ: سَلُونِي عمّا شئتُم أُخبِرْكُم مِن كتابِ الله وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ، فقال لهُ رجُلٌ: أصْلَحَكَ اللهُ، ما تقولُ في المُحرِم قَتَلَ زُنْبُوراً؟

قال: بسم الله الرحمن الرحيم، قال اللهُ -تعالى-: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[الحشر:٧].

حَدَّثَنا سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عن عبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْر، عن رِبْعِيِّ بنِ خراش، عن حُذَيفةَ، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**اقْتَدُوا باللَّذَيْنِ مِن بَعْدِي: أبِي بَكْرٍ وعُمَرَ**».

وحدَّثَنا سُفيانُ، عن مسعر، عن قيس بن مسلم، عن طارق بنِ شِهاب، عن عُمَرَ، أنَّهُ أَمَرَ بقَتْلِ الزُّنبور».

فالشافعيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يَدخُلُ بيتَ الله الحرام، وقد غادرَ مَكَّةَ قبلَ ذلك وهو طالبُ عِلْمٍ، وذَهَبَ إلى العراقِ، ثُمَّ ذَهَبَ إلى مِصرَ، وكان قد أخذَ في مكَّةَ عن مُحدِّثِها أبي محمد سُفيان بن عُيَيْنَة الهلاليّ، وتتَلْمَذَ على فَقِيهِها ومُفتِيها مُسلم بن خالد الزَّنْجي، ثُمَّ رَحَلَ والْتَقَى بالعُلماءِ، ثُمَّ رَجَعَ إلى مَكَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- وصارَ إمام الدُّنيا، وفقيه ذلك الزَّمان، فجَلَسَ في بيتِ الله الحرام، وقال للنّاسِ: سَلُونِي ولا يسألنِي أحدٌ عن

شيءٍ إلّا أجبتُهُ بكتابِ الله -عزَّ وجلَّ-»؛ أي: لا يسألني أحدٌ عن شيءٍ إلّا وسأُعطِيهِ الجوابَ مِن كتابِ الله، فقامَ له رجُلٌ عامِّيٌّ، وهو يرتدِي مَلابسَ الإحرامِ، فقالَ: يا إمامُ، وأنا أمشي إلى بيت الله الحرام، دُسْتُ زُنبوراً -أي: حشرةً- فقَتَلْتُها وأنا مُحرِمٌ، ماذا عليَّ؟».

فحمِدَ الإمامُ الشافعيُّ اللهَ -عزَّ وجلَّ-، ثُمَّ قَرَأَ قولَ الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[الحشر:٧].

ثُمَّ ذَكَرَ قولَ النبيِّ ﷺ: «**اقْتَدُوا باللَّذَيْنِ مِن بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ**»(١).

ومِن بابَتِهِ: حديثُ العِرباض بن سَارِيَة رضي الله عنه، وفيه قوله ﷺ: «**عليكُم بسُنَّتِي وسُنَّة الخُلفاء الرَّاشِدِين المهديِّين مِن بعدِي، عَضُّوا عليها بالنَّواجِذ**»(٢)، ولَم يَقُل النبيُّ ﷺ (عضُّوا عليهما بالنواجذ)،

---

(١) الحديث صحيح، وارِدٌ عن جَمعٍ مِن الصَّحابة، خَرَّجْتُهُ بتفصيلٍ وتَطويل في تعليقِي على «المُجالَسَة» (رَقْم: ٣٥٢٨) لأحمد بن مروان الدِّينَوَرِيِّ (ت ٣٣٣هـ).

(٢) الحديث صحيح، بل قال الطَّبرانيُّ: «هو أشرف حديث لأهل الشَّام»، وخرَّجْتُهُ بتفصيلٍ في تعليقِي على «الاعتِصام» (١/ ٦٠-٦١) للشاطبيِّ.

وإنَّما قالَ: «**عَضُّوا عليها**»، فسُنَّةُ الخُلفاء الرَّاشِدِين هي عين سُنَّة سَيِّد المُرسَلين ﷺ.

ثُمَّ أسندَ الشافعيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- إلى عُمَر بن الخطّاب -رضيَ اللهُ عنهُ-، أنَّ رجُلاً مُحْرِمًا سألَهُ، فقال: لقد قَتَلْتُ زُنبوراً وأنا مُحرِم، فماذا عليَّ؟ فقال عُمَرُ: لا شيءَ عليكَ، فقال الإمامُ الشافعيُّ -مُعَلِّقًا على هذا الرَّبط العجيب بين الآية والحديث وفتوَى عُمَر -رضيَ اللهُ تعالى عنهُ- للسَّائلِ: هذا جوابي على سؤالك مِن كتاب الله -سُبحانه وتعالى-.

□ السلفيَّة دين الله المُصَفَّى:

فالسلفيَّةُ ليسَت رُجوعاً للوراء، وتقَهْقُراً للخَلْف، فهي دعوةٌ مُنضبِطَةٌ في فَهْمِها بمنهج، وَضَعَهُ علَّامُ الغُيوب الذي يشملُ علمُه الماضي والحاضر والمُستقبَل، وهي تتقدَّم للأمام نحو الإسلام المُصفَّى دِين الله الخاتم، لإقامته وتُحَقِّق هيمنته على جميع الأديان والمبادئ والأفكار.

فعلى الرُّغْمِ مِن أنَّ النَّوازِل غير محصورة، والنُّصوص محصورة، إلَّا أنَّ النُّصوصَ: مَبانِيها ومَعانِيها[1]، ألفاظها ومقاصدها، كُلِّيَّاتها

(١) لُبّ الفِقه وأُسّه: المُواءَمَة بين ألفاظ النُّصوص ومعانِيها، وهذا=

وقواعدها، تسعف النّاس في كُلِّ عَصر ومصر على معرفة أحكـام الله -عزَّ وجلَّ-، ولا يَقدِرُ على هذا الاستنباطِ إلّا مَن كان شبعان رَيَّـان مِن الـشَّريعة، واقِفًـا عـلى نُـصوصِها، مُحيطًـا بمقاصـدِها وكُلِّيَّاتِهـا، ويَستفيدُ العارِفُ الخِرِّيتُ مِن نُصوصٍ[1] وَرَدَت في جُزئيَّات المسائل، لِتَنْضَبِطَ له كُلِّيَّات، تُعينُهُ في الفَهْمِ والاستنباط.

أمَّا الكلامُ في الدِّين بمعزِلٍ عن الوحيِ، وإعـمال الفِكْـر -شـأن الحَرَكِيِّين- فحسب، فهذا مِن الافتِئات عليه، والتعدِّي عـلى كُلِّيَّاتِـهِ،

=وَسَطٌ بين جُمود وجُحود، مَـن جَمَـد عـلى لفـظٍ تَـأذن الـشَّريعة تَجـاوُزَ معنـاه -وأخطَأَ في هذا الظاهريَّةُ-، ومَن جَحَدَ اللَّفظَ والشَّرع لا يُريدُ سِـواه فتجـاوَزَ مَبناه -وتوسَّعَ في هذا أهل الرَّأي-، وذَكَرَ الإمامُ ابنُ القيِّم أمثلةً عجيبةً سَديدةً في أخطاء الُمتوسِّعِين في المعاني، وأخطاء الجامِدِين على المَبانِي، وتوسَّـعَ في بيـانِ ذلك في (كتاب الإسلام): «إعلام الُموقِّعِين»، انظُرْهُ بتقـديمِي وتعليقِـي، فهـو مِن الُمهِمَّات، واللهُ الُموَفِّقُ للخيرات، والداعي للصَّالحات.

(١) مِثل: طَوافه ﷺ حولَ الكَعبة راكِبًا، وسَعيه راكِبًا، فلا يـشترطُ مَـس الأقدام للمَسْعَى والمَطاف، ويأذن هذا بالطَّواف والسَّعي في الطَّوابِق العُلويَّـة، ووَقَع هذا وَفْقَ سُنَّةِ الله الكونيَّة، لِيُوَسِّعَ عليهم في سُنَّتِهِ الـشرعيَّة، فلـهُ الحمـدُ والثَّناءُ على فَضْلِهِ وجسيم نعمه، الماديَّة والمعنويَّة.

فنُفوس السلفيِّين وعُقولهم وقُلوبهم متسعة لبركة السّماء، ونُـصوص الشَّرع، وإعمال الوحي، ويَرَوْنَ فيـه الغُنْيَـة والبركـة، وإن احتـاجُوا للاجتهاد فيما لا نَصَّ فيه، فعلى قواعد العُلـماء الثِّقـات، ولا يُلزِمُـونَ أحداً برأيٍ، وإنَّما الإلزامُ بوحيِ السَّماء، فهُم أعـرفُ النّـاسِ بـالحقِّ، وأرحمُهُم للخَلْق، لا يُلزِمُوهُم بغيرِ لازِمٍ لهـم، ولا يُعفـوهُم -بغـشّ وتساهُل- مِن واجبٍ في ذِمَّتِهِم، بحُجَّـةِ خِـلافٍ واقـع، أو أنَّـهُ مِـن السَّفاسِف والقُشور إلى غير ذلك مِن المعاذير التي تُـدلِّلُ عـلى عـدم تقدير الوَحي، ومعرفة منزلته.

◻ السَّلَفيَّةُ نُصوصٌ شرعيَّة بتقعيدات عُلماء ربَّانِيِّين:

فالسلفيَّةُ[1] إنَّما هي عَمَـلٌ مُحكَـمٌ، وجَعْـل النُّـصُوص الـشرعيَّة بتقعيدات العُلماء المعتبَرِين هي الحَكَمُ والفَيْصَل في الصَّغير والكبـير، وفي الدَّقيق والجليل، وفي كُلِّ شيءٍ في حياة الإنسانِ، امتِثالاً لِقولِ الله ربِّ العالَمِين: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء:٥٩].

(١) مِن حيثيَّةِ انتِزاعِ الأحكامِ للنَّوازِلِ.

و(شيء) نَكِـرَة، و(إنْ) شَرط، والنَّكِـرَة في سِـياقِ الـشَّرْطِ تُفيـدُ العُموم، ﴿فَإِن تَنَازَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ﴾ مَهْمَا كانَ هذا الشَّيْء فهـو عـام يَـشمل كُلّ حادثة، وكُلّ عَمَل.

قال مَيمون بن مهـران: «الـرَّدّ إلى الله؛ أي: إلى كِتابِـهِ، والـرَّدّ إلى الرَّسول؛ أي: إلى رَسولِهِ ﷺ في حياتِهِ، وإلى سُنَّتِهِ بعدَ وفاتِهِ»[1].

هذه هي الدَّعوة السلفيَّة بمبادئِها الكُلِّيَّـة؛ فالـسلفيَّةُ أكبـرُ مِـن الأشخاص مُنفرِدين أو مُجتمِعِين، وأكبـرُ مِـن المراكِـز، وأكبـرُ مِـن الجمعيَّات، وأكبـرُ مِن الشُّيُوخ، وأكبـرُ مِن كُلِّ شيءٍ؛ فالسلفيَّةُ -كما ذَكَرْنا- هي دِينُ الله النَّقِيّ الذي أنزلَـهُ اللهُ -عـزَّ وجـلَّ- عـلى قَلْـبِ النبيِّ ﷺ.

▫ السلفيَّةُ تَنبِذُ مَن خالَفَ أُصولَها ومَبادِئَها:

هذه هي السلفيَّةُ التي نُؤمِنُ بها، فعـلى فَـرَض أنْ يكـونَ هـؤلاء سَلَفِيِّين[2] -وليسُوا هُم كذلك!-؛ فإنَّهُم محكُومُون بقواعـدِ الـدَّعوةِ

(١) انظُر «المُوافَقات» (٤/ ١٩١)، وتعليقِي عليه.

(٢) المذكورون في السُّؤال السَّابق.

السلفيَّةِ، فإنَّهُم كما خرجُوا عن قـانُون أهـل الأُرْدُنّ وهُـم أُردنيُّـون، ومعهُم جوازات سَفَر أُردنيَّـة، ولهـم أرقـام وطنيَّـة، إلّا أنَّ القـانُون نَبَذَهُم؛ فإنَّ الدَّعوةَ السلفيَّةَ تَنبذُهُم؛ لأَنَّهُم قد خالَفُوا قَواعدَ الدَّعوةِ السَّلفيَّة، فكيفَ وهُم -كما أَشَرْتُ- ليسُوا سَـلَفِيِّين؛ بـل يَطعنـون في أئمَّة هذه الدَّعوة، ويطعنون في عُلمائِها، ويُنابِذُونَ المُعـاصِرِين مِنهـا، ويُضَلِّلُونَهُم تارةً، ويُكَفِّرُونَهُم أُخرَى؟!

❑ معركة الاصطِلاحات:

والعجبُ لا يَنْتَهِي في هذا الزَّمـان، ولكـن نحـنُ نَعـيشُ في زمـانٍ اخْتَلَطَت فيه المفاهيم، وأصبحَت فيه مَعركة في الاصـطِلاحات، وغَـرَّ النّاسَ الألفاظُ والأسماءُ، وكادَ النَّاسُ -إلّا مَـن رَحِـمَ رَبِّي- أنْ يَنـسَوا الحقائقَ؛ فإنَّما العبرةُ بالحقائقِ، لا بالمُسمَّيات، ومِن أماراتِ ذلـك أنَّـكَ تَسمعُ وَصْفَيْن مُتناقِضَيْن، لا يُمْكِنُ أنْ يجتمِعَا أبداً، كأنَّكَ تَقـولُ: هـذه الورقة بيضاء سوداء، فالبياض مع السَّواد لا يُمكِنُ أنْ يَجتمِعا أبداً، فلَمّا تَقولُ: سَلفيَّة تَكفيريَّة، فهذانِ وَصفان لا يجتمعانِ أبداً؛ لأنَّ الـسلفيَّةَ لا يُحَكِّمُونَ أهواءَهُم، ولا يُحكِّمُونَ قولَ أحدٍ في التَّكفيرِ، فلا نُكَفِّرُ إلّا أنْ يكونَ عِندنا دليلٌ صريحٌ لنا فيه مِن الله بُرهان، فلا يَجُـوزُ لنـا أنْ نُكَفِّـرَ

أحداً، فمتَى قامَ ظاهرٌ (مِن كافرٍ أصلي) على الإسلام، أو وَجَدْنا تأويلاً مُعتبَراً لِفِعْلٍ كُفْرِيّ مِن (مُسلمٍ أصليّ)، فالواجبُ الحُكْمُ بالإسـلام، لا بالكُفْــرِ.

❑ فوائد حديث أُسامة:

عَلَّمَنا ذلك رَبُّنا بِسُنَّتِهِ الكونيَّة، فشاءَت إرادتُهُ أنْ تَقَعَ حادثـة في زمن النبيِّ ﷺ، فعَلَّمَنا نبيُّنا ﷺ أصلاً مُهِمًّا في التَّكفير:

فقد رَوَى الإمامُ مُسلمٌ في «صحيحِه»[1] عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ الله ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَّحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَدْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَطَعَنْتُهُ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِـكَ، فَذَكَرْتُـهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَقَتَلْتَـهُ؟**»، قَـالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السِّلَاحِ، قَالَ: «**أَفَـلَا شَـقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لا؟**»، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا عَـلَيَّ حَتَّـى تَمَنَّيْـتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ -يَوْمَئِذٍ-.

أَخَذَ أهلُ العِلْمِ مِن هـذا الحـديثِ أصـلاً مُهِـمًّا؛ فقـالُوا: لـو أنَّ الرَّجُلَ قالَ قولاً أو فَعَلَ فِعلاً يَحتمِلُ مِئةَ وجه، تِـسعٌ وتِـسعونَ منهـا

(١) (برَقْم: ١٥٨).

على الكُفْرِ، وواحدٌ على الإسلام فالواجبُ علينا أنْ نَحمِلَ قولَهُ وفِعْلَهُ على الإسلام.

هذا هو منهجُ السَّلَفِيِّين المُجْمَل في التَّكفيرِ؛ فهُم أجبنُ النّاسِ على التَّكفيرِ، وتِلْكَ تُهَمَةٌ قديمةٌ، وهي فِرْيَةٌ بلا مِرْيَة.

▫ الألبانيُّ والتَّكفير:

أوَّل ما جاءَ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- الأُردُنَّ -المَحرُوس- زارَهُ بعضُ فُقهاءِ هذا البَلَد، فقالَ له: أنتَ تُكَفِّرُ النّاسَ.

فقالَ: مَعاذَ الله!

فقالَ الشَّيخُ لِمَن يَسألُهُ -وأصبحَ فيما بَعدُ مُفتيًا للأُردُنِّ[1]

(١) مِن دُرَرِ كَلامِهِ بَعْدَ سفارته لِأُردُنِّنا المَحروس في بِلادِ الرَّافِضَة: «نَحنُ والشِّيعة على قَواصِم لا نَلتقِي».

والذي يَستشرِف المُستقبَل، ويَسْبُرُ الماضي يَخاف -شديداً- مِن (ثورات) - بل (فورات)-اليوم، والْتِفاف الرَّافِضة عليها، ووَقَعَ لهذا شبيهٌ ونَظير تَراهُ في دِراسة مُوَثَّقَة مُرَكَّزَة عَميقة، بعُنوان: «احذَرُوهُم فإنَّهُم لا أمانَ لهم»، نَشْر الدّار الأثريَّة.

-رَحِمَهُ اللهُ-: لو أنَّكَ سَمِعْتَ رَجُلاً يُصَلِّي صلاة السُّنَّة، فيقولُ: أُصلِّي ركعتَين سُنَّة الظُّهر للرَّسُول ﷺ، ماذا تَقولُ فيه؟

قال: كافرٌ.

قالَ الشَّيخُ الألبانيُّ: أمّا أنا فلا أُكَفِّرُهُ، هذا جاهلٌ أنا أُعَلِّمُهُ، ولا أُكَفِّرُهُ.

والعجيبُ أنَّ هؤلاء الذين يُقالُ عنهُم السَّلفيُّون التَّكفيريُّون -والسَّلفيُّون مع التَّكفيريِّين نَقيضان لا يجتمِعان-، يَقولُون عن شيخِنا الألباني: مُرجِئ[(١)]، وإذا سألتَهُم: لِمَ؟ قالُوا: لأنَّهُ لا يُكَفِّرُ الكُفَّار، لا يُكَفِّرُ أحداً، كيف يكونُ هؤلاءِ سَلَفِيِّين، والسلفيُّون هُم مراجع علميَّة.

ولو سألتَ هؤلاء: مَن مَراجعكم؟ عمَّن تأخُذُونَ دينَكُم؟ لَمَا ذَكَرُوا لكَ أحداً مِن مشايخِنا[(٢)] بل بعضُهُم يُكَفِّرُ أئمَّتَنا.

---

(١) فِرقةٌ ضالَّة نَبْرَأُ إلى الله -عزَّ وجلَّ- مِن مُعتقَدِها، فهُم يَقُولُون: لا يَضُرُّ مع الإيمانِ ذَنْبٌ، ويَقُولُون: إيمانُ العاصِي وإيمان جِبريل سَيَّان؛ إذ الإيمانُ عِندَهُم التَّصديقُ، وهُم يُخْرِجُونَ الأعمالَ مِن مُسمَّى الإيمان؛ فلا يَرَوْنَ زِيادَتَهُ، ولا يُجَوِّزُونَ الاستِثناءَ فيه.

(٢) أو أحداً مِن العُلماءِ المُعتبَرِين.

▫ شُروط الجِهاد الشرعيّ:

وأمّا بالنِّسبةِ لتسميتِهم بالسَّلَفِيَّةِ الجِهاديَّة؛ فأقولُ: الجِهادُ بابٌ مِن أبوابِ الفِقْهِ، ولهُ أحكامٌ، وأحكامُهُ مَوجودةٌ في بُطُونِ الكُتُبِ، مذكورةٌ على لِسانِ رسولِ الله ﷺ، ونحنُ السلفيِّين نُؤمِنُ بالنُّصوصِ وتطبيقاتها ونُؤمِنُ بالجهادِ الذي أخبرَنا عنهُ ﷺ، ونَقولُ: الجِهادُ في سبيل الله لا يجوزُ شَرعاً إلّا بثلاثةِ شُروطٍ، وهذه الشُّروطُ ليسَت مِن كِيسِنا، ولا مأخوذة مِن آرائِنا، وإنَّما جَرَت على لسانِ رسولِنا ﷺ.

ففي «الصحيحَيْن» مِن حديثِ أبي هُريرةَ رضي الله عنه قال: قالَ ﷺ: «**الإمامُ جُنَّةٌ** -أي: وِقايةٌ- **يُقاتَلُ مِن وَرائِهِ**»؛ هذا هو **الشرطُ الأوَّل**-.

فالقِتالُ مِن أمامِهِ -أيْ: بالتقدُّم، والافتِئاتِ عليه-: ليسَ قِتالاً شرعيًّا؛ لحديثِ النبيِّ ﷺ.

والشَّرطُ الثَّاني: الرَّايةُ الشَّرعيَّة؛ فالنبيُّ ﷺ قال: «**مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يُقَاتِلُ عَصَبِيَّةً، وَيَغْضَبُ لِعَصَبِيَّةٍ فَقِتْلَتُهُ جاهِلِيَّةٌ**»(١).

والشرطُ الثَّالثُ: إعداد العدة؛ لِقَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا

(١) رواهُ النَّسائيُّ في «المُجتبَى» (٤١١٥)، وهو صحيح.

ﭐسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾[الأنفال:٦٠].

هذه هي شُروط الجِهاد في سبيل الله -المُجْمَلَة-.

أمَّا أنْ يأتِيَ كُلُّ أحمَقَ ويحملُ بُندُقِيَّةً، أو يَحمِلُ سَيفًا، ويَقولُ: أنا أُريدُ أنْ أُجاهِدَ في سبيلِ الله، فليسَ هذا الجِهادُ في سبيلِ الله، ولا بُدَّ للجِهادِ مِن إعداد عدّة، ووُجود كوادِر وخطط وتنسيق، ووُجود قائد، ووُجود راية لإعلاء كلمة الله -جَلَّ في عُلاه-.

وعليه؛ فإنَّ إعلانَ الجِهادِ مَنُوطٌ بِوَلِيِّ الأمرِ؛ لِـمَا يَتَرَتَّبُ على ذلك مِن تَبِعَاتٍ كثيرةٍ وكبيرةٍ وخطيرة، مِن حِفظِ البَيْضَة، وصدِّ العادِيات.

هذا هو الجِهادُ في سبيل الله، الذي نُؤمِنُ به، فليسَ كُلُّ مَن حَمَلَ السِّلاحَ، فقال: أنا أُجاهِدُ نَقولُ له: هذا جِهادٌ شرعيٌّ، وهذا جِهادٌ في سبيلِ الله -عزَّ وجلَّ-، فالجِهادُ حُكْمٌ فِقهيٌّ له تقريراتُهُ، وله أحكامُهُ نُنادِي بها، ونادَى بها مشايخُنا، ونادَيْنا بها بالقَلَمِ ونادَينا بها باللِّسانِ، وذكَرناها في أكْثَر مِن مَقام.

والخُلاصةُ: أنَّ السَّلَفِيَّةَ دَعوةٌ منهجيَّةٌ عَقَدِيَّةٌ تَربويَّةٌ، تُؤمِنُ بطاعةِ أولياءِ الأُمورِ، وتُحرِّمُ الخُروجَ عليهِم، تُؤمِنُ بالإسلامِ الصَّافِي، وتَبْرَأُ

إلى الله مِمَّا أُلْصِقَ به؛ فهيَ ليسَت حِزباً؛ فلا أميرَ، ولا شارةَ، ولا تَنظيمَ لها، وإنَّما أفرادُها يَعيشُونَ في المُجتمعِ، يُحِبُّونَ الخَلْقَ، ويَرحَمُونَهُم، ويَعرِفُونَ الحقَّ، ويَذُبُّونَ عنهُ، ويَعتبِرُونَ جَميعَ مَن بَقِيَ على الفِطْرَةِ وفهم الإسلامِ الفَهْمَ الصَّحيحَ: (سَلَفِيًّا).

وهذه الدَّعوةُ إنْ نادَت بالجِهادِ؛ فتعتقدُ أنَّ الجِهادَ ذروة سنام الإسلام، وأنَّ الجِهادَ مِن أحكامِ الله، ولكنْ؛ لا يكونُ على وَجْهٍ فيه عَبَثٌ، وفيه مَضَرَّةٌ لِأَمْنِ البِلادِ أو لأمنِ العِباد، فهذا دخيلٌ على الشَّرعِ ودَخيلٌ على الدِّينِ ودَخيلٌ على هذه الدَّعوةِ الطَّيِّبَةِ المُباركَةِ.

□ المُؤامَرات على هذه الدَّعوة المُبارَكَة:

المُؤامَرات على هذه الدَّعوة الطيِّبَة المُبارَكَة كثيرةٌ، ومِن أهمِّها: أنْ يَلبسَ لَبوسها مَن ليسَ منها، وقد صَنَعَ بعضُ الكُبَراءِ[1] ذلك، وقامَت جُهودٌ عَظيمةٌ مِن قبل مشايخنا، وفضحُوا هؤلاء الأدعِياء، وبيَّنُوا مَناهِجَهُم المُنحرِفَة، وهذه مُؤامَرَةٌ مُتجدِّدَةٌ؛ فالواجِبُ على أبناءِ هذه الدَّعوةِ أنْ يُمَيِّزُوا أنفُسَهُم عنهُم، وأنْ يُبَيِّنُوا دِينَ الله -عزَّ وجلَّ-.

---

(١) عندَ الحِزبيِّين والحرَكِيِّين!

▫ السَّلَفِيَّةُ: عِلْمٌ وعَمَلٌ لا سِياسات وتحزُّب:

وليسَت الدَّعوةُ السَّلفيَّةُ دَعوة سِياسة، أو دعـوة عنـدَها بَيانـات ومنشورات سياسيَّة؛ فالدَّعوة الـسلفيَّة دَعـوة أَمْـنٍ، ودَعـوة عِلـم، ودَعوة مَنهج؛ لِفَهْمِ دِينِ الله -عزَّ وجلَّ-، دعوة فيها تربيـة وعمَـل، هذه الدَّعوة السلفيَّة ليسَت حزبيَّة، بل إنَّ جميعَ مَن يُـؤمِنُ بالإسـلامِ إيمانًا صحيحًا هو سلفيٌّ بمعنَى أَنَّهُ مُعَظِّمٌ لِكتـابِ الله وسُـنَّةِ رسـولِ الله ﷺ، ومُعظِّمٌ للـصَّحابةِ والتَّـابعِين، فمَـن كـانَ هـذا حالُـهُ فهـو سلفيٌّ، فلا يُوجدُ عندَنا دَعوةٌ إقليميَّةٌ، ولكِـن لا نَقْبَـلَ أنْ يَنـدَسَّ في صُفوفِنا مَن ليس مِنَّا، ومَن يحمِلُ أفكاراً غريبةً عن جِسمِنا، ويُريدُ أنْ يُحَطِّمَ دَعوتَنا بهذا اللّبوس، لكنَّهُ في حقيقة أمْرِهِ لا يَفهَـمُ الـدِّينَ كـما نَفهَمُهُ، ولا يَرجعُ للعُلماءِ الذين نَرجِـعُ إلـيهِم، ولا يُعظِّـمُ القواعـدَ والمَبادِئَ التي نُعظِّمُها، المأخوذة مِن كتاب ربِّنا وأحاديث نبيِّنا ﷺ.

▫ وسائل الإعلام: شُكْرٌ ونَصيحةٌ:

نحنُ نَشكُرُ كُلَّ مَن مَيَّزَ بَيْنَ الدَّعوةِ وغيرِهـا، ونحـنُ نَـرفُضُ أنْ يُقالَ دَعوةٌ سلفيَّةٌ تَكفيريَّةٌ؛ لأنَّ الدَّعوةَ السلفيَّةَ دَعوةٌ واضحةٌ، دعوةٌ

مَنهجيَّةٌ قائمةٌ على فَهْمٍ، وقائمةٌ على أُصولٍ، وعلى فُهُومٍ، وأمَّا وسائلُ الإعلامِ التي ما مَيَّزَت فندعُوها بقُوَّةٍ وبشدَّةٍ أن تُمَيِّزَ بَيْنَ الأُمورِ، وأنْ تُعْلِنَ أنَّنَا بُرَآءُ مِن هذه الأفعالِ، والعِراكُ بَيْنَنا وبَيْنَ مَن قامَ بها قديمٌ والسِّجالُ بَيْنَنا عظيمٌ، فلا نَراهُم في مجالِسِنا، ولا نَرَى ولا نَسمعُ منهُم إلّا تضليلَنا وتضليلَ مشايخِنا، وتضليلَ إخوانِنا المشايخ؛ فهُم ليسُوا مِنَّا ولَسْنا منهُم، لا في طريقةِ فَهْمِهِم ولا في أفعالِهِم.

وبالتالي إخوانِي -باركَ اللهُ فيكُم- الدَّعوة السلفيَّة لا ينبغِي أنْ تكونَ دَعوةً حزبيَّةً ، أو دعوةً لِمآرِبَ، ودَعوةً لِمُناكَفاتٍ وسِياساتٍ، هذا ليسَ مِن شأنِنا، بل شأنُنا أنْ نُعَلِّمَ النّاسَ: (قالَ اللهُ، قالَ رسولُ الله، قال الصَّحابةُ)؛ كما قالَ الشَّاعِر:

العِلْمُ قالَ اللهُ، قالَ رسولُهُ ... قال الصَّحابةُ؛ ليسَ بالتَّمويهِ

ما العِلمُ نَصْبكَ للخِلافِ سَفاهةً ... بَيْنَ الرَّسولِ وبَيْنَ رَأيِ فَقيهِ

□ العُلماء والأُمراء: أسباب قُوَّة الأُمَّة:

نحنُ نُؤمِنُ بأنَّهُ لا بُدَّ مِن اجتماعِ أسبابِ القُوَّةِ في الأُمَّةِ، وأسباب

القُوَّة في الأُمَّة في اجتماعِ الأُمراء والعُلماء، كما قال سُفيانُ الثّوريُّ: «صِنْفان إنْ صَلَحَا صَلَحَ سائرُ النّاسِ، وإن فَسَدَا فَسَدَ سائرُ النَّاسِ: الأُمراءُ والعُلماءُ».

وكان أبو بَكر الوَرَّاق يقولُ: «النَّاسُ ثلاثةٌ: أُمراء، وعُلماء، وفُقراء».

وكان يَقولُ: «إذا فَسَدَ الأُمراءُ فَسَدَت المَعيشةُ، وإذا فسدَ العُلماءُ فَسَدَ الدِّينُ، وإذا فَسَدَ الفُقَراءُ فسدَت الأخلاق»؛ فنحنُ نَرَى ضَرورةَ اجتماعِ مَراكِزِ القُوَّة، ولا نُجَوِّزُ افتِراقَها، فالعُلَماء يَدْعُونَ للأُمَراء، ويَسأَلُونَ اللهَ -عزَّ وجلَّ- لهُم التَّوفيقَ والسَّدادَ، كما قالَ الفُضَيْل بنُ عِياضٍ: «لو لمْ تَكُن لي دَعوةٌ واحدةٌ لجَعَلْتُها في الإمامِ؛ لأنَّ بِصَلاحِهِ صَلاح النَّاسِ، وبِفسادِهِ فَساد النّاس»، كما أنَّ الخُطباء وطَلَبَة العِلْم والوُعّاظ هُم جُنْدٌ للعُلَماء؛ فلا يَجوزُ أنْ تكونَ العلاقةُ بين العُلماء وجُنْدهم علاقة مُناكَفَة، أو علاقة تآكُل، بل الواجِبُ أنْ تكونَ العلاقةُ بينهُم علاقة تكامُل.

◻ بين العُلماء والأُمراء: تَكامُلٌ لا تآكُل:

وكذلك العلاقة بين العُلَماء وبين الأُمراء هي علاقة تكامُل لا

تآكُـل، يَنـصحُونَ ويـأمُرُونَ وينْهَـوْنَ بالحِكْمَـةِ والكَلِمَـة الطيِّبَـة والأُسلوب الحسن الذي سـار عليـه الـسَّلَفُ الـصَّالحُ إن قَربـوا لا يقربون لدنيا ولا لمنصِب، لا يُريدُون إلّا أنْ يُعظّم دين الله -سُـبحانَه وتعالى-، يُريدُون أنْ تتحقَّقَ أسبابُ المَعيشةِ، وأن يَحوز كُلُّ فَـردٍ مِـن هذه الأُمَّةِ الدُّنيا بحذافيرِها، كما قالَ النبيُّ ﷺ: «**مَـن أصـبحَ آمنـاً في سِرْبِهِ**»، آمِناً على دينِهِ، فلا يُطْعَنُ في الدِّين، ولا يَعبَـثُ بـه العـابِثُونَ، ولا يتطاوَلُ عليه الأقزامُ، ولا يَتكَلَّمُ فيه الأوغادُ والأوباشُ، آمِنـاً في دينِهِ، آمِناً على مالِهِ، آمِناً على نَفسِهِ، آمِنًا على عِرْضِهِ؛ فـرأسُ الأمـان: (الضَّرُورات الخَمس): الدِّين، والنَّفْس، والعَقْل، والعِرض، والمال؛ فـ«**مَن أصبحَ منكُم آمِنًا في سِرْبِهِ، مُعافًى في جَسَدِهِ، عندَهُ قوتُ يَومِـهِ؛ فكأنَّما حيزَت له الدُّنيا بحذافيرِها**».

◻ رجل الأمن على عبادة وطاعة:

هذا الذي نَدعُو إليه؛ ونحنُ نَقولُ مُستنبِطِينَ مِن قولِ النبيِّ ﷺ: «**مَن أصبحَ منكُم آمنًا في سِربِه**»؛ أنَّ رجُلَ الأمنِ إنْ صَدَقَ اللهَ، ونَصَرَ دينَ الله، وخَلَصَتْ نِيَّتُهُ؛ فهو على خيرٍ، وعـلى عِبـادةٍ، وعـلى طاعـةٍ،

والذي يَقومُ به عبادة مِن العبادات.

فكيف نَستطيعُ حُضورَ مجَلِس العِلْم دُونَ الأمنِ؟!

وكيف نستطيعُ أنْ نُصَلِّي الجُمعة والجَماعة دُونَ الأمن؟!

وكيف نستطيعُ أنْ نَذْهَبَ إلى الحجِّ والعُمرة دُونَ الأمن؟!

□ حينما يتكلَّم باسم السلفيَّة مَن ليسَ مِن أهلِها:

ومَن شَكَّ في ذلك، فله عِبرةٌ بتِلك الدِّيار التي فَقَدَت الأمن، كيف حالُهم؟ وما هو مآلُهم؟ فنبرأُ إلى الله -عزَّ وجلَّ- ممَّن يَعبَثُ بأمنِ البلادِ، ونَرَى أنَّ جريمةَ الاعتِداء على أمنِ البِلاد، تُعادِلُها جَريمة الانتِساب لهذه الدَّعوة ممّن ليسُوا مِن أهلِها، ممّن هُم دُخَلَاءُ عليها، هذه جريمةٌ عظيمةٌ.

نَعَم؛ الأُولَى آثارُها أعظمُ، والأُولَى عمليَّةٌ واقعيَّةٌ، ولكنَّ الثانيةَ جريمةٌ في الفَهْمِ والتصوُّرِ، وجريمة عظيمة على الحقائق، وعلى المفاهيم وعلى الشَّرع، وعلى الكِتاب والسُّنَّة، أنْ يتكلَّمَ باسمِ السلفيَّة مَن يَعْبَثُ بأمنِ البِلادِ، ومَن لا يُقيمُ وَزنًا لِدماءِ العِبادِ، مَن يَطْعن بهم، ويعتدِي عليهم، ليس هذا مِن دِينِ الله في شيءٍ، فدين الله

ونُصوص الشَّرع قاضية، تقضي على كُلِّ الخَلق ولو أنَّ رجُلاً مَنسوبًا لهذه الدَّعوة، مَعلومًا أنَّهُ مِن أبنائِها، بل هو عَلَمٌ مِن أعلامِها، قامَ بهذا العملِ، فالدَّعوةُ منهُ بريئةٌ، فالدَّعوةُ إنَّما هي حقائق، وإنَّما هي مبادئ، والمبادِئُ إنْ خَرَجَ أصحابُها عنها حُوكِمُوا بها، والدَّعوات لا تُحاكَمُ بأفعالِ البَشَرِ، فلا نُريدُ أنْ نَكونَ كالكُفَّار الذين يَطعنون بالإسلام، ويتهجَّمُون عليه لِسوءِ فِعل المُسلمِين.

◻ اعرف الحقّ تَعرف رِجالَه:

يا أيُّها العُقَلاء! إذا أردتُم أنْ تَعرِفُوا الإسلامَ، فاعرِفُوا الإسلامَ مِن مبادِئِه، ولا تعرِفُوا الإسلامَ مِن سُوءِ صَنيعِ المُنتسِبِينَ إليه.

وهل نُقِرُّ الغربَ طَعْنَهُم في الإسلامِ لأنَّهُم وَجَدُوا خصالاً شنيعةً وأفعالاً فظيعةً، ومُنكَراتٍ سمَعُوها ورَأَوْها بأُمِّ أعيُنِهِم مِن أبناءِ المُسلمِين؟!

هل يجوزُ أنْ نَطْعَنَ في الإسلامِ بسَبَبِ هذه الفِعال؟!

الجوابُ: لا؛ لماذا؟ لأنَّ مَن أرادَ أنْ يَتكلَّمَ في الإسلامِ، فينبغِي أنْ يُحاكِمَ الإسلامَ بمبادئِهِ ونُصوصِهِ، ولا يَنظُر لأفعالِ أبنائِهِ.

وهكذا نَقولُ -اليومَ- في هذه الفاجِعَةِ: فكيفَ وهؤلاءِ يَتَبَرَّؤُونَ مِنَّا، ويَلْعَنُونَنا، ويشتِمُونَنا، وبعضُهُم يُكَفِّرُ شُيوخَنا، وبعدَ هذا يُقالُ: هؤلاءِ مِنَّا؟!

هذه فِرية بلا مِرْيَة، تَواطَأَت عليها وسائلُ الإعلامِ مُنذُ زَمان، بقولِهِم: سلفيَّةٌ جِهادِيَّة، سَلَفِيَّةٌ تكفيريَّة!

◘ السَّلَفِيَّةُ بَيْنَ التَّجزِئةِ والتَّقسيم:

السلفيَّةُ واحدةٌ؛ أئمَّتُها مَعروفُون، كُبراؤُها مَعروفُون، مبادِؤُها مَعروفةٌ، قواعدُها لا شِيَةَ فيها، مُسَلَّمَةٌ عندَ أبنائِها، فمَن اعتدَى على هذه المبادئِ حاكَمْناهُ بها؛ فالمَسائلُ الكِبارُ لا يَتكَلَّمُ فيها إلّا الكِبارُ.

أمَّا أنْ تُنْسَبَ أفعالُ النَّشاز إلى العُلماء والفُضَلاء والذين يُشارِكُون في نَشْرِ الخَيْرِ ونَشْرِ الكِتابِ والسُّنَّةِ ونَشْرِ الأمنِ، وتَنْتَفِعُ البلادُ والعِبادُ مِن بَرَكَةِ الوَحي الذي يُعَلِّمُونَهُ ويَنشُرُونَهُ، هل جَزاؤُهُم أنْ يُقالَ عنهُم: تكفيريُّون؟!

أو ألّا يُمَيَّز بينهُم وبَيْنَ أولئك الأفظاظ الغليظين، الذين غَلَبَ عليهِم الشَّقاءُ والقَسْوَةُ، الذين وُسِمُوا قَبْلَ أنْ يَهتدُوا بِسِماتٍ فيها

اعتداءٌ على الخَلْقِ، وشُرودٌ عن الحقّ، فاهْتَدوا إلى الدِّين وبَقِيَت سِماتُهُم هِيَ هِيَ -بعيدةً عن الدِّين-؛ كانُوا رأسًا في الشَّرِّ، فتغيَّرَت أشكالُهُم، وتغيَّرَت مَلابِسُهُم، وأطلقُوا لِحاهُم، لكِن حقيقتهم بقِيَت هِيَ هِيَ، ما تَتَلْمَذُوا على أيدِي عُلماء، ولا جَثوا على الرُّكَبِ بَيْنَ أيديهِم، وما تعلَّمُوا منهُم، وما عَرَفُوا سَمْتَهُم وهَدْيَهُم، وما ساسَهُم سائسٌ؛ فرَكِبُوا رُؤوسَهُم، فأرادُوا الحقَّ، وطَلَبُوا العِلْمَ، وتَقَفَّرُوهُ -أي: تَتَبَّعُوا مسائلَهُ وَدَقائِقَهُ- ونُفوسهم لا تتَحَمَّلُهُ، ولا تُطِيقُ تَبِعاتِهِ، ولَمْ يَعرِفُوا سِياسةَ التَّعليمِ والإصلاحِ[1]!

إنَّ آفَةَ العِلْمِ الفَهْمُ السَّقيم، كيف لا؟! والتَّاريخُ الإسلاميُّ شاهِدٌ على جَماعاتٍ مِن أمثالِهم؛ فقد قَتَلَ بعضُ الأشقياءِ عُثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَظلوماً، وكذلك قَتَلُوا عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهُم يَظُنُّونَ أنَّهُم يَتَقَرَّبُونَ بدمائِهِم إلى الله -عزَّ وجلَّ-، وهذا بَلاءُ الأُمَّةِ -قديماً وحديثاً- أعاذَ اللهُ أُمَّتَنا مِن شَرِّهِم، وهَداهُمُ اللهُ إلى جادَّةِ الحقِّ، وسَواء الصِّراط.

---

(١) تَجِدْ تَفصيلَ ذلك في كتابي «السِّياسةُ التي يُريدُها السَّلَفِيُّون»، فَلْيُنْظَرْ؛ فإنَّهُ مُهِمٌّ.

□ الجهل أجدر بهم:

قالَ اللهُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[التوبة:٩٧].

قال الإمامُ أبو حَيَّان الأندلسيُّ في «البَحْر المُحِيط» (٥/ ٩٠):

«وكانُوا أشدَّ كُفْراً ونِفاقاً؛ لِتَوَحُّشِهِم واستيلاءِ الهَواءِ الحارِّ عليهِم، فيَزيدُ في تِيهِهِم ونَخْوَتِهِم وفَخْرِهِم وطَيْشِهِم، فنَشَأُوا كما شاءوا، لِبُعْدِهِم عن مُشاهَدَةِ العُلماء، ومَعرِفَةِ كِتاب الله وسُنَّةَ رسولِ الله ﷺ».

وبعض النَّاس لو لمْ يتعلَّم خيرٌ له مِن أنْ يَتَعَلَّم؛ لأنَّ عِلْمَهُ لا يظهر الرَّحمة عليه، ولا تظهر الثَّمرة الطيّبة المُبارَكَة على مَن هو بَيْنَ ظهرانيه، فلا يظهر إلّا السُّوء والشَّر، هؤلاء الأجدر أنْ لا يعلمُوا حُدودَ ما أنزلَ الله -عزَّ وجلَّ-، ففَرْقٌ كبيرٌ بَيْنَ الحقّ والباطِل، وبَيْنَ الدَّعِيّ والأصيل، وبَيْنَ الصَّحيح والمَريض، وبَيْنَ السَّليم والسَّقيم، وبَيْن المُتّبع والمُبتدِع، وبَيْنَ المُعظِّم للعُلماء والمُحقِّر لهم، فَرْقٌ كبيرٌ جِدًّا بَيْنَ هؤلاءِ وبَيْنَ مَن انْضَمَّ إلى الحقِّ عَدْلاً ورَحمةً، فظهَرَت آثارُهُ وثِمارُهُ على البلادِ والعِبادِ بالخيرِ والبَرَكَة، ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ .

◻ آخر الأُمَّة وأوَّلها:

فإنَّ آخرَ هذه الأُمَّةِ لا يَصْلُحُ إلّا بما صَلَحَ به أوَّلُها؛ وهما المهمتان اللتان بَعَثَ الله نبيه محمداً لِتحقيقِهما، بل أَكْرَمَهُ الله بهما وبيَّنَهُما لنا قَبْلَ أنْ يَخْلُقَه، بأن دعا أبوه إبراهيمُ -عليه الصلاة والسلام- ربه، فقال: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة:١٢٩]، وجاءت الاستجابة متمثِّلة في آيات عديدة، وكانت في سياق الامتنان؛ منها:

قوله -تعالى-: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:١٥١].

وقوله -تعالى-: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[آل عمران:١٦٤].

وقال ﷺ: «**أنا دعوة أبي إبراهيم**»[(١)].

---

(١) انظُر: «الصحيحة» (١٥٤٥، ١٥٤٦).

▫ العِلْمُ والتَّزكية:

فـ(العِلْمُ) و(التزكية) هُمَا المُهمتان التي دَعَا بهـما إبـراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، واستجاب اللهُ له، ولَكِنَّهُ قَدَّمَ (التَّزْكِيَـةَ) عـلى (العلـم)؛ لأنَّ الـنَّفْسَ تَتَحَصَّلُ على (العلم) مِن خلال حَمْلِها على التزكيـة، و(العلـم) يـأتِي بثمارِه وأُكُلِهِ لَمَّا يُزَكِّي صاحبُ العِلْمِ نَفْسَهُ، ولا يَتِمُّ ذلك -على وَجْـهِ الكمال- إلَّا بقواعدِه وأحكامِه.

وعلى كلِّ حالٍ؛ فالامتنانُ حاصلٌ ببعثة الرسـول ﷺ، ويُلاحَـظُ -هنا- أُمورٌ منهجيَّةٌ مُهِمَّةٌ، لا يَنبغِي -أَلبتَّـةَ- أنْ تَغِيـبَ عـن طلبـة العلم؛ هي:

أولاً: أَصْلُ الخير (العلم) و(التزكية)، وبهما يَنغلِقُ أصـلُ الـشَّرِّ، وكل سبيل مُوصِل إليه؛ وهو: (الشهوة) و(الـشبهة)، فالـذي يَـدْفَعُ (الشهوة) التزكية، وتَزولُ (الشُّبهَةُ) بالعِلْمِ.

وكما أنَّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين (الشهوة) و(الشُّبهة) مِـن جِهـةٍ، فهناك -أيضاً- ارتباطٌ وثيقٌ بيْن (العلم) و(التزكية).

▫ أسوأ أنواع الضَّلالات:

ثانياً: أسوأ أنواع الضلال هو امتزاج (الشهوات) بـ(الشبهات)،

ولـذا وصـف الله النـاس قبـل بعثـة النبـي ﷺ وقيامـه بتـزكيتهم وتعليمهم بأنهم ﴿كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾، وسبب ذلك وجـود (الظلم) و(الجهل) عندهم، فيتولد من عدم التزكية (الظلـم)، ومـن عدم العلم (الجهل)، ومزيجهما هو (الضلال المبين).

ثالثاً: لما حمل الإنسان الأمانة وصفة الله بـ(الظلم) و(الجهل)، وذلك في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب:٧٢] [الأحزاب: ٧٢].

◻ الإنسان ظلومٌ جَهُول:

أفادت الآية أشياء؛ منها:

١- إنَّ الإنـسانَ لَمَّـا حمـل التكـاليف الـشرعية كـان (ظلومـاً) (جهـولاً)، وهـذان الوصـفان بالترتيـبِ المـذكورِ لا يـزولان إلَّا بـ(يزكيهم) و(يعلمهم)، فانـسجم تقـديم التزكيـة عـلى العلـم مـع صفتي حامل الأمانة.

٢- الأصل في الإنسان أنه ظالم جاهل، حتى يقوم البرهان عـلى خلاف ذلك بالطرق الشرعية.

قال ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٣٥٧):

«وأمَّا مَن يقولُ: الأصلُ في المسلمين العدالـة؛ فهـو باطـلٌ، بـل الأصلُ في بني آدم الظُّلم والجَهل، كما قال -تعـالى-: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا﴾[الأحـزاب:٧٢]، ومُجَـرَّد الـتكلُّم بالـشهادتَيْن لا يُوجِبُ انتقال الإنسان عن الظلم والجهل إلى العدل».

وقال فيه -أيضاً- (١٨/ ١٦٩):

«ولما كان العدلُ لا بُدَّ أنْ يَتَقَدَّمَهُ علم -إذ مَن لا يَعْلَمُ لا يَـدرِي ما العدل؟ والإنسان ظالم جاهل إلَّا مَن تابَ اللهُ عليـه، فـصار عالمـاً عادلاً، صار الناس مِن القضاة وغيرهم ثلاثة أصناف: العالم الجـائر، والجاهل الظالم، فهذان من أهل النار، ... وكُلّ مَن حَكَمَ بَـيْنَ اثنَـيْن فهو قاضٍ، سواءً كان صاحبَ حَـرْبٍ أو مُتـولِّي ديـوان، أو منتـصباً للاحتساب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتـى الـذي يحكـم بين الصبيان...».

وقال ابن أبي تغلب في «نيل المآرب» (٢/ ٤٥٤):

«وقال الشيخ: ومن قال: الأصل في الإنسان العدالة. فقد أخطأ،

وإنما الأصل فيه الظلم والجهل؛ لقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾». في نقولات كثيرة شهيرة[١]، أجملها وبيّن وجه الحق في هذه المسألة المهمة الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٤٩- ١٥٠)، قال معلقاً على قول صاحب «تنقيح الأنظار»:

«ولأنها -أي: العدالة- الأصل في أهل الإسلام»، قال:

«اعلم أن هذه مسألة خلاف بين الأمة، منهم من ذهب إلى أن الأصل الفسق، وهو الذي ذهب إليه العضد وصرح به في «شرح مختصر ابن الحاجب»[٢]، وتبعه عليه الآخذون من كتابه[٣]، مستدلين بأن العدالة طارئة، وبأن الفسق أغلب، وقد حققنا في «ثمرات النظر»[٤] أن الأصل أن كل مكلف يبلغ سن التكليف على الفطرة،

---

(١) سيأتِي -قريباً- ذِكْرٌ لِبَعْضِها.

(٢) (٢/ ٦٤).

(٣) وهو قولُ جماعةٍ مِن الأُصوليِّين؛ انظُر: «المَنخُول» (ص٢٥٩)، «المَحصُول» (٢/ ٥٧٩)، «شَرح الكوكب المُنِير» (٤١٣)، «شَرح مِنهاج الوُصول» (٢/ ٣٤٠)، وقول جماعة مِن الفُقَهاء؛ انظُر: «شَرح الزرقاني على مُختصَر خَليل» (٧/ ١٦٤)، «الإنصاف» (١١/ ٢٨٣-٢٨٥) للمرداوي.

(٤) (ص٧٤).

كما دل له حديث: «كل مولود يولد على الفطرة»، وفي معناه عدة أحاديث[١]، وفسر به قوله -تعالى-: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[الروم:٣٠]، فإن بقي عليها من غير مخالطة بمفسِّق، وأتى بما يجب فهو عدل على فطرته مقبول الرواية، وإنْ لابس مفسقاً فله حكم ما لابسه، وقد أشار سعد الدين في «شرحه على شرح العضد»[٢] إلى هذا، وتعقبه صاحب «الجواهر» بما ليس بجيد، وقد ذكرناه هنالك، وقد استدل لهم بأن الأصل الفسق بأنه الغالب، ولكنه قيده بعضهم بأن هذه الأغلبية إنما هي في زمن تبع التابعين، لا في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ لحديث: «**خير القرون**[٣] **قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب**».

وعلى هذا التقييد يتم القول بأن الأصل -أي: الأغلب- الفسق في القرون المتأخرة، فلا يؤخذ الحكم كلياً بأن الأصل الإيمان، ولا بأن الأصل الفسق، بأن يقال في الأول: إنه الأصل في القرون الثلاثة، وفي الثاني: إنه الأصل فيما بعدها.

---

(١) ذَكَرَها الصَّنعانِي في كِتابِهِ «إيقاظ الفِكرة»، وهو مَطبوعٌ.

(٢) (٢/ ٦٤).

(٣) والجادة: «**خير النّاس..**».

وقد استدل الجلال في «نظام الفصول» على أن الأصل هو الفسق بقوله -تعالى-: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[سبأ:١٣]، ﴿وَمَآ أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[يوسف:١٠٣].

قُلْتُ: ولا يَخفى أَنَّهُ غير صحيح؛ إذ المراد مِن الآيات أنَّ المؤمنين قليل بالنسبة إلى الكفار، كما يدل عليه سياق الآيات، لا أنَّ المُرَادَ أنَّ المؤمنين قليل بالنسبة إلى المسلمين الذين ليسوا بعدول، وكذلك تفريعه عليه بأنه يحمل الفرد المجهول على الأعمّ الأغلب، وهو أنه يحمل المسلم المجهول العدالة على الفِسْق غير صحيح؛ لأنه ليس لنا أن نفسِّق مُسْلِماً مجهول العدالة لأجل أنَّ الأغلب الفِسْق؛ لأن هذا تفسيق بغير دليل مِن نَصٍّ أو قياس مع قولهم: «لا تفسيق إلا بقاطع»، بل نقول: يبقى المسلم المجهول العدالة على الاحتمال، لا نَرُدُّ خَبَرَهُ حُكْماً بِفِسْقِه، ولا نَقْبَلُهُ حكماً بعدالته، بل يبقى على الاحتمال حتى يبحث عنه ويَتَبَيَّن أي الأمْرَيْن يَتَّصَف به، وينبغِي أنْ يَكونَ هذا مراد من يقول بأن الأصل الفسق، وقول المصنف: إنَّ الأصل العدالة، يقتضي أنه لا يحتاج إلى التعديل؛ لأنه لا حاجة إليه؛ إذ كون ذلك هو الأصل كاف».

قلت: هذا الذي اختاره الصنعاني هو الحق بـلا مـراء، ولعـل في هذا البيان يزول الإشكال الواقع هذه الأيام بين طلبة العلم في هـذه المسألة، والله المستعان.

رابعاً: يؤكّد ما سبق: قوله ﷺ: «**خصلتان لا تجتمعان في منـافق: حُسْن سَمْت، ولا فِقْه في الدِّين**»(١).

فحُسْن السَّمْت مأخوذ من ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾، والفقه في الدِّين مأخوذ من ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾، فالنتيجة أنه لا يَبْرَأُ الإنسان مِن النفاق حتـى يُحَقِّـقَ في نَفْسِه شيئاً مِن مهمتي رسول الله ﷺ، وهذا عـلى وجـه الوجـوب العيني.

خامسـاً: بـل لا سـعادة للأمـة بجملتهـا إلَّا إنْ حَقَّقَـت هَـاتَيْن الخَصْلَتَيْن على وجه التمام والكمال، فتمام وكمال العلم (اليقين)، وتمام وكمال التزكية (الصبر) بجميع أنواعه:

١- الصبر على فعل الطاعات.

٢- الصبر على ترك المعاصي والمنكرات.

---

(١) انظُر: «الصَّحيحة» (٢٧٨).

٣- الصبر على الألاقي في سبيل الدعوة إلى الله -تعالى- والإصلاح.

٤- الصبر على قضاء الله وقدره.

ولا نبعد عن الحقيقة إنْ قَرَّرْنَا هُنا أنَّ سَبَبَ تَخَبُّط الناس وضياعهم؛ هو عَدَمُ تَحَقُّقِ هَذَيْنِ الأمرَيْن فِيهم على وَجْهٍ كفائي بالقدر اللازم والواجب، والواجب على الأمة أن يكون فيها وَرَثة للرسول ﷺ؛ يعملون بمهمته: يزكّون ويعلِّمون، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ -تعالى-.

□ مَن هُم أئمَّة الدِّين؟

وأئمة الدين (العلماء العاملون الربانيون) هم من تحققت فيهم أعلا وأغلا درجات (العلم) و(التزكية)، وهي -كما قررنا- الصبر واليقين[1]، قال الله -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً﴾؛ أي: أئمة الدين ﴿لَمَّا صَبَرُوا۟ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾[السجدة:٢٤]، فحصّلوا

(١) ولِذا؛ كان شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- كثيراً ما يُـردِّدُ: «بالصَّبْرِ واليَقين تُنالُ الإمامةُ بالدِّين».

التزكية والعلم على وجه التمام والكمال.

سادساً: وأخيراً... في الآيات السابقة جميعاً، تزكية وتعديل ضمني لجميع من استجاب للنبي ﷺ في حياته؛ وذلك أن النبي ﷺ قام بمهمَّتَيه، ووفَّقه الله -عز وجل- على وفق سنته الكونية والشرعية لذلك، وأخرج من آمن به واتبعه من الضلال، ولا يكون ذلك كذلك إلا بتحقق التزكية والعلم فيهم ولديهم، قال ابن القيم[1] في تفسير قولِهِ -تعالى-: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[الجمعة:٣]:

«فالأولون: هم الذين أدركوا رسول الله وصحبوه.

والآخرون: هم الذين لم يلحقوهم؛ وهم: كل من بعدهم على منهجهم إلى يوم القيامة، فيكون التأخر وعدم اللحاق في الفضل والرتبة، بل هم دونهم فيكون عدم اللحاق في الرتبة، والقولان كالمتلازمين، فإن من بعدهم لا يلحقون بهم لا في الفضل ولا في الزمان، فهؤلاء الصنفان هم السعداء.

وأَمَّا مَن لَمْ يَقبل هدى الله الذي بعث به رسوله ولم يرفع به رأساً

---

(١) في «الرِّسالة التَّبُوكِيَّة» (٦٣).

فهو مِن الصنف الثالث؛ وهُم: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا ﴾».

والخلاصة: أنَّ الله -عز وجل- كما اختار نبيَّه مِن بَيْنِ سائر الناس، اختار أصحابَه -كذلك-، «فامتن عليهم -سبحانه- بأنْ عَلَّمَهُمْ بَعْدَ الجهل، وهداهُم بَعْدَ الضلالة، ويا لها مِن منّة عظيمةٍ فاقَت المِنن، وجَلَّت أنْ يقدر العباد لها على ثمن»[1].

◻ ما نادَى به المُصلِحُون:

هذا ما نادى به المُصلِحُون مِن الأوَّلِين والآخِرين ممَّنْ سار على منهج السلف الصالحين، وكان مِن آخِرِهِم شيخنا المُحَدِّث العلَّامة محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني[2] -رحمه الله تعالى-، وذلك برَفْعِهِ شعار (التصفية) و(التربية) لإصلاح الأمة، وهذا الشعار فيه

(١) «مفتاح دار السَّعادة» (٦٣).

(٢) له -رَحِمَهُ اللهُ- بهذا الخُصوص مُحاضرةٌ جيِّدَةٌ، ألقاها في المعهدِ الشَّرعيِّ بالأُرْدُنِّ منذُ أكثرَ مِن ثلاثين سنة، نُشِرَت سَنَةَ (١٤٢١هـ)، عن المكتبةِ الإسلاميَّة بُعنوان «التَّصفية والتَّربية وحاجة المُسلِمين إليها».

وسائل تحقيق (العلم) الصحيح الصافي، الـذي مِـن خِلالِـهِ تتحقـق معرفة الإسلام النقيّ الذي أَنْزَلَهُ اللهُ على قلب النبي ﷺ، ولا يكـونُ ذلك إلا بتـصفيةِ العِلْـمِ الـشرعيِّ مِمَّـا عَلِـقَ بـه مِـن دخـل ودخـن، وتُرَّهَات وبدع.

هذه كلمةٌ أحبَبْتُ أنْ أُلْقِيَها على مَـسامِعِكُم جَوابًـا عـلى سُـؤالٍ وَرَدَ، اقْتَضاهُ الحالُ فأحبَبْتُ أنْ تكونَ لي كلمة -ولو على استِعجالٍ-.

واللهُ المُوفِّقُ، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله؛ فما كان صواباً فمِن عندِ الله -عزَّ وجلَّ-، وما كان خطأً فمِنِّي ومِـن الـشِّيطان، وأسـتغفِرُ اللهَ -تعالى- منهُ ومِن كُلِّ زَلَلٍ وخَلَل، وآخـرُ دَعوانَـا أنِ الحمـدُ لله ربِّ العالمِين.



المحتويات والموضوعات

الموضـــــوع الصفحة

الموضــــوع	الصفحة




تم بحمد الله